رأي القدس

درس مؤلم للمعارضة الليبية

■ استأنفت الولايات المتحدة الامريكية علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع ليبيا، وقررت رفعها من قائمة الدول الداعمة للارهاب مكافأة لها على تخليها عن برامجها النووية والبيولوجية والكيماوية، وتعاونها «الكامل» في الحرب على الارهاب.

توقيت هذه الخطوة ينطوي على درجة كبيرة من الاهمية، خاصة تزامنها مع الازمة المتفاقمة حالياً بين الولايات المتحدة وايران بسبب اصرار الاخيرة على المضي قدماً في برنامجها لتخصيب اليورانيوم وانتاج الوقود النووي.

الادارة الامريكية تستخدم سياسة العصا والجزرة مع ايران، وتقول للقيادة الايرانية من خلال الرسالة الليبية هذه، انها يمكن ان تفوز بعلاقات طيبة، وتحسين صورتها كدولة «مارقة» اذا ما فعلت مثل نظيرتها الليبية.

ولعل الرسالة الاهم هي تلك الموجهة الى المعارضات العربية، والليبية منها على وجه الخصوص، التي راهنت على الدعم الامريكي لها للاطاحة بالسلطة والوصول الى سدة الحكم، فها هي الولايات المتحدة تتخلى عن هؤلاء، وتعيد العلاقات مع دولة «مارقة» ونظام غير ديمقراطي، دون اي شروط.

سجل الحكومة الليبية فيما يتعلق بحقوق الانسان ربما يكون قد تحسن قليلاً، ولكنه مازال سيئاً بالمعايير الدولية، والشيء نفسه يقال عن الاصلاحات السياسية والديمقراطية والحريات التعبيرية.

الولايات المتحدة، مثلها مثل كل الدول الغربية الاخرى، تستخدم قضايا الحريات وحقوق الانسان كورقة ضغط ضد الانظمة المخالفة لسياساتها ومصالحها، وعندما تأخذ ما تريد، وتعطي هذه الضغوط أكلها، سرعان ما تتخلى عن كل طروحاتها في هذا الخصوص.

المعارضة الليبية، او بعض جماعاتها على وجه التحديد، قبلت ان تكون مخلب قط للمخططات الامريكية ضد بلادها، وجيشت الجيوش، ونفذت عمليات اغتيال وتفجير راح ضحيتها بعض الابرياء الليبيين، وها هي الادارة الامريكية تتخلى عنها، وتعاملها معاملة المناديل الورقية، اي القذف بها في سلة المهملات بعد استخدامها.

عودة العلاقات الامريكية الليبية تطوي صفحة امتدت اكثر من خمسة وثلاثين عاما، تصدت فيها «الثورة» الليبية للمخططات الامريكية، بل وبنت كل ادبياتها الثورية على معارضة الولايات المتحدة، ودعم كل حركات التحرير التي تشاركها هذا العداء للامبريالية الام.

الادارة الامريكية هي الكاسب الاكبر بكل تأكيد، ومكاسبها دعائية بالدرجة الاولى، ثم يأتي بعد ذلك المكسب النفطي وهو لا يقل اهمية في هذا الزمن الذي تحاول فيه الولايات المتحدة تحسين صورتها في العالمين العربي والاسلامي بعد حربيها الدمويتين في العراق وافغانستان.

اما ليبيا فلن تخسر كثيراً هي الاخرى، فجميع الانظمة العربية تقيم علاقات دبلوماسية مع واشنطن في الوقت الراهن، ولكن عليها، في ظل المرحلة الجديدة، ان تغير الكثير من ادبياتها السياسية حتى تتلاءم مع الوضع الجديد، وخاصة الشعارات المعادية لامريكا التي ما زال بعضها على جدران الساحة الخضراء في قلب طرابلس.

اعتقال ميشيل كيلو بتهمة الولاء لسورية

حكم البابا

■ لو وقف أي مدع عام أو قاض سوري أمام ضميره لحظة قبل أن يوجه تهمة إلى ميشيل كيلو، فلن يجد تهمة مناسبة للرجل الموجود الآن في أحد فروع المخابرات السورية أكثر من حب سورية، وإذا كانت هذه تهمة تستوجب أنواعاً مختلفة من الأحكام القاسية أو المخففة قياساً لدرجة هذا الحب، فإن ميشيل كيلو يستحق ـ بحسب معرفتي بدرجة حبه لسورية ـ حكماً بالمؤبد أو الاعدام.

مايحدث في سورية اليوم هو تطبيق عملي للأفكار السوريالية، يتجاوز خيال سلفادور دالي، فبينما توضع الشروط التعجيزية لمثول ضابط مخابرات مثل رستم غزالة أمام لجنة التحقيق الدولية، وتجري مفاوضات شاقة (لو أرهقت سورية نفسها بمثلها حول الجولان لكانت استعادته) من أجل تأمين استجواب مرفه له في فيينا، من سفر وإقامة ومحامين وحقوق وتحديد تاريخ العودة وعدد جلسات التحقيق، يعتقل ميشيل كيلو في فرع مخابرات بدون أية حقوق، ومحاميه الوحيد دعوات عائلته وقلق أصدقائه، وقد لايجد كرسياً يجلس عليه، وعليه أن يسمع مرغماً محاضرات لمجموعة جلادين في كيفية رؤيتهم للاصلاح، أو فهمهم للنقد البناء والنقد الهدام، أو تنظيراتهم في القومية والاشتراكية، فضلاً عن جهله بموعد عودته إلى بيته، إن لم نتخيل الأسوأ، فإذا لم تكن السوريالية هي دفاع سورية المستميت عن حقوق ضابط مخابرات مشتبه به في جريمة قتل سياسية، وهدرها لحقوق وكرامة كاتب وطني وناشط ديمقراطي، فماهي السوريالية إذاً؟

أليست سوريالية أن يقضي ميشيل كيلو أكثر من نصف عمره وهو يعمل بالشأن العام، وكل ثروته التي جمعها تقدر بعدة سنوات من السجن، وليالي طويلة من الخوف، واتهامات بالخيانة والعمالة تنشر تعقيباً على مقالاته في المواقع الالكترونية الموالية للسلطة في سورية، بينما يعين أي مدير عام أو وزير لمدة لا تتجاوز السنة ليخرج بعدها بأراض وسيارات وفلل وأرصدة في بنوك تمتد من خط الاستواء إلى القطب الشمالي؟!

كل شيء في سورية يشعرك بأنك تعيش في عالم سوريالي، فبدلاً من أن يحاسب كبار رجال الاعمال المقربون من السلطة والذين نهبوا سورية، يحكم على النائب السابق رياض سيف بالسجن خمس سنوات لأنه طالب بمحاسبته، وبدلاً من أن يعاد الاعتبار للدكتور عارف دليلة الذي اكتشف فساد حكومة محمود الزعبي الرشيدة ـ كما كانت تسمى ـ قبل أن يكتشفها النظام السوري، فطرد من عمله في كلية الاقتصاد، يقضي الدكتور عارف دليلة اليوم حكماً بالسجن لمدة عشر سنوات في أحد السجون، وفي كل يوم تصدر محكمة أمن الدولة في سورية حكماً على ناشط ديمقراطي، لاترقى أية مقالة لمحمد الماغوط إلى كوميديته السوداء، فظلان يحكم عليه بتهمة محاولة تغيير الدستور بالقوة، وعلان يحكم عليه بتهمة دس الدسائس في أذن دولة معادية، وزيد يسجن بتهمة مناهضة النظام الاشتراكي، وعمرو يعتقل بتهمة تشويه صورة سورية في الخارج، فهل يوجد تشويه لصورة سورية في الخارج أفظع مما تقوم به المخابرات اليوم باعتقالاتها وأحكامها؟!

قلبي مع ميشيل كيلو الذي يتعرض إلى ما يتعرض له كل كاتب حر، ويدافع من مكانه عن حرية الكاتب واستقلاله، وقد نختلف مع ميشيل أو حوله طويلاً، لكن لايمكننا إلا الاقرار بأهميته في الحياة السياسية لسورية اليوم، وبأنه كان ولايزال أحد ناشطي ربيع دمشق البارزين، وبأن مقالاته حركت مستنقعاً راكداً، ولم تترك صورة من صور الاستبداد إلا وتناولتها، واعتقاله يؤكد أن سورية 2006 أصبحت موطن الحركة السوريالية، ولكن في السياسة!

حتى بن لادن يتبرأ من الحكومة السودانية

د. عبدالوهاب الافندي *

■ يكفي أن يكون الزائر للعاصمة السودانية الخرطوم هذه الأيام على إلمام معقول باللغة العربية، وأن يجد فسحة من الوقت للاطلاع على صحيفة أو اثنتين حتى يدرك بسرعة أن شعبية الحكومة هنا تقارب شعبية شارون في جنين. فهناك ما يشبه الإجماع بين كتاب الأعمدة والمعلقين على أن الحكومة لا ترتكب الصواب إلا قليلاً، وأنها تنتقل من كارثة إلى كارثة. وعندما قبلت أن أجري مقابلات مع بعض الصحف لم يكن يخطر ببالي أن من التهم التي سأضطر للدفاع نفسي ضدها أنني لا أنتقد الحكومة السودانية بما يكفي، أو لا أطالب بإسقاطها بأسرع ما يمكن. وقد بلغ الأمر درجة أن أحد الكتاب الإسلاميين (هل أقول سابقاً؟) علق على بعض ما صدر عني من نقد للحكومة مع أمل في أن إصلاحها بتشبيه موقفي بموقف الشيوعيين الذين ما زالوا يجادلون بأن الماركسية على حق بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ولا شك أن تشبيه الفكر الإسلامي بالعقيدة الماركسية من قبل «المجاهدين» السابقين يعتبر في حد ذاته تعبيراً عن أزمة عميقة ضربت الحركة الإسلامية السودانية ومشروعها في تجلياته السودانية. فأنصار الحكومة السابقون لم يعودوا فقط يرفضون الحكومة ويتمنون زوالها السريع (بل ويعملون لذلك بهمة يحسدهم عليها الشيوعيون)، بل إن كثيرين منهم أصبحوا من أعدى أعداء الفكر الإسلامي في حد ذاته.

كون الحكومة تعاني من أزمة شعبية ينبغي ألا يدهش أحداً، لما هو معروف من أنها كانت قد بدأت عهدها بحل كل الأحزاب والنقابات، ودخلت بالتالي في معارك مع كل القوى السياسية والمدنية فيما عداها أنصارها من الإسلاميين، ثم ثنت بالانقلاب على الإسلاميين. ولهذا فإنها لم تترك لنفسها صديقاً. ومع ذلك فإنني وجدت اتساع وعمق المشاعر المعادية لها في الصحافة المحلية مدعاة لبعض التأمل. فالحكومة حققت في السنوات الأخيرة إنجازات لا بأس بها، مثل استخراج النفط، وعقد اتفاق السلام في الجنوب، وغير ذلك. وكان ينبغي أن تؤدي هذه الإنجازات على الأقل إلى تخفيف النقد لها إن لم يكن إلى الإشادة. ولكن القليلين فقط بدوا مستعدين لإظهار أي تقدير لما حدث من تقدم، على الرغم من أن الحكومة تمارس الكرم الحاتمي مع من يقفون إلى جانبها بعد أن استبدلت سوق الصحافيين إلى المعتقلات بسياسة الإغداق على الموالين من عوائد النفط التي قال عنها الشيخ الترابي مؤخراً أنها تخرج من بئر معروفة وتدخل في أخرى لا يعرف لها قرار. حتى اتفاق دارفور الأخير الذي هلل له إعلام الحكومة الرسمي، يواجه عاصفة من الانتقادات في الصحافة ومن الأحزاب، ويوشك أن يضاف إلى هفوات الحكومة لا إنجازاتها.

ولعل ما جاء في تسجيل بن لادن الأخير الذي بثته «الجزيرة» الشهر الماضي من نقد للحكومة في معرض إعلانه أنه وجماعته سيتصدون للدفاع عن دارفور والسودان بعيداً عن الحكومة مفارقة تضاف إلى دلائل العزلة المتزايدة لأهل الحكم. ولا شك أن من يتبرأ منه بن لادن الذي أصبح الجميع يتبرأون منه ومن قاعدته يواجه مشكلة حقيقية.

البعد الأهم في مشكلة الحكومة يأتي من إصرارها على احتكار كل مزايا السلطة، بما في ذلك الفضل في كل إنجاز سياسي وعوائد النفط التي تتعامل معها تعامل بعض أمراء الخليج. وهذا بدوره أدى إلى العكس، وهي أن الناس يرفضون أن ينسبوا إليها أي فضل ويرفضون كل ما يعزز ما تتمتع به من امتيازات الاحتكار. وكنت قد قلت في إحدى المقابلات الصحافية التي أجريت معي في الخرطوم بأن استمرار الحكومة بنهجها الحالي سيؤدي إلى تمزيق البلاد، لأن احتكارها الخانق للسلطة يدفع بفئة بعد أخرى للتمرد، في حين أن نهج الحكومة هو تقديم تنازلات للمتمردين على حساب سيادة ووحدة البلاد إلى أن لا يبقى منها شيء.

ونوع الصفقات التي تعقد في هذا المجال تسعى إلى تعزيز مواقع البعض في السلطة في ترتيبات ذات طابع يكاد يكون شخصياً. وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع المجموعة التي تحتكر السلطة بدون سند شعبي، دون أن توسع سندها الشعبي. ويمكن أن يقال بدقة أكثر توسيع الهامش حول المجموعة المعنية، لأن القادمين الجدد لا يمنحون مكاناً في قلب دائرة صنع القرار التي تضيق ولا تتسع، بل يمنحون امتيازات وترضيات تقنعهم بترك احتكار السلطة على حاله، مقابل بعض الامتيازات الشخصية، أو مقابل إقطاعهم إقليماً أو ضيعة. ذلك أن النظام يعمل حتى في «القلب»، بنظام الإقطاعيات. فمؤسسات الدولة (الجيش، الأمن، الاقتصاد) وبعض الوزارات والمؤسسات والشركات التابعة لها، وكثير من الولايات، تمنح إلى بعض الموالين كإقطاعيات يديرها القائم عليها كإمبراطور مطلق الصلاحية، ولا تكون بقية المؤسسات، وحتى السلطات العليا أحياناً، على علم بما يجري في تلك الإقطاعية. ولعل أبرز مثال على ذلك وزارة النفط التي لا تعلم حتى وزارة المالية الكثير من شأنها.

بعض المعلقين اعترض على بعض ما قلت في مقابلة مع التلفزيون السوداني عن هشاشة اتفاق السلام الحالي في الجنوب، كما فعل الدكتور خالد المبارك في اعتراضه في عموده في «الرأي العام» على وصفي للاتفاقية بأنها مجرد تسويات، مؤكداً أنها بالعكس، «المشروع الوحيد العملي في الساحة السياسية بعد انهيار النسخة الأولى الاممية من مشروع الانقاذ وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وكتلته وبعد تخلي الحركة عن محاولة اخضاع الشمال وتغيير هويته». وأضاف يقول إن عدم إدراكي لما في الاتفاقية من «واقعية سياسية وبعد نظر وحكمة» يعود إلى كوني من «الاكاديميين الذين لا صلة لهم في حياتهم وخبراتهم السابقة بالنشاط السياسي العملي المباشر».

هذه الحجة تذكرني بالمقولة القديمة الجديدة (استخدمها الأخ عمار أحمد آدم في اتهامه لي في تعليق بصحيفة «السوداني» بأنني حسنت الظن أكثر من اللازم بالشيخ الترابي)، وهي حجة أن البعد عن الوطن قد يغيب بعض الحقائق عن المراقب البعيد. وكما رددنا في السابق، فإننا نقول ليت هذه الحجة كانت صحيحة، وليت الحقائق تكون مختلفة حين يقترب المرء منها مما بدت حين تأتيه تفاصيلها في هذا العهد الذي أصبح يأتيك فيه بالأنباء عن كل صغيرة وكبيرة من لم تزود. وليتنا كنا كما وصفنا د. خالد في براءة الأطفال والأكاديميين، ولم تكن لنا تلك المعرفة الوثيقة بصناع السياسة السودانية الحاليين الذين علمنا معهم كتفاً بكتف في خنادق العمل السياسي منذ أيام الدراسة. وليتنا لم نقض معظم العقدين الماضيين في خضم العملية السياسية، خاصة الجانب المتعلق منها بمفاوضات السلام في أبوجا ونيروبي، وقبل ذلك وبعده في صياغة مبادرات مع الإخوة فرانسيس دينق وبونا ملوال وآخرين. وليت الأمر لم يكن بحيث لو جمعت الأميال التي قطعناها في الأعوام القليلة الماضية ونحن نطوف عواصم العالم لمناقشة سبل إنهاء تلك الحرب لأوصلتنا إلى القمر، وإذن كنا نشارك المتفائلين تفاؤلهم بالتزام الأطراف باتفاق السلام وحرصهم على إنفاذه.

ويجب أن أضيف هنا بأن وصف اتفاقية السلام أنها تسويات لا يعيبها في حد ذاته، فكل اتفاق سياسي هو في النهاية تسوية. ولكن الإشكال في هذه التسوية أنها ينقصها الصدق، لأن طرفيها يعلنان على الملأ أنهما لم يتخليا عن مثقال ذرة من برنامجهما المتعارضة، وكل منهما يريد أن يأكل كعكته ويحتفظ بها، ويتربص بالآخر الدوائر ويتحين الفرص للوثوب عليه. وهذا وضع بعيد كل البعد عن المثالية والواقعية معاً. ويعتبر ما جاء في تفاصيل اتفاقية السلام وتطبيقاتها هو توسيع لنظام الإقطاعيات، حيث تم إقطاع الجنوب للحركة الشعبية مقابل التواطؤ مع أهل الحكم في استمرار احتكارهم للسلطة في المركز. فعلى سبيل المثال نجد الحركة الشعبية يئست من أن يكون لها أي تأثير على قطاع الإعلام، فقررت أن تبني أجهزتها الإعلامية الخاصة بها من صحافة وتلفزيون وقنوات فضائية، لدرجة أن حكومة الجنوب طردت أخيراً ممثلي وكالة السودان للأنباء ومراسلي التلفزيون القومي من أراضيها. فالجنوب أصبح سلفاً يدار كدولة مستقلة، وهو في ذلك لا يختلف كثيراً عن ولاية الخرطوم أو وزارة النفط. وعليه فإن الحديث عن الاستفتاء للنظر في خيار الوحدة والانفصال أصبح تحصيل حاصل، لأن الانفصال أصبح واقعاً. والذي نخشى منه ليس أن تقوم حركات انفصالية في دارفور أو الشرق، بل في الشمال أيضاً. فالحكام الحاليون أصبحوا لا يمثلون شمالاً ولا جنوباً، ولا إسلاميين ولا علمانيين، بل يمثلون أنفسهم وأنفسهم فقط.

ولعل النتيجة التي عدنا بها من زيارة الخرطوم الأخيرة أننا فعلاً لم نكن ندرك الحقائق الكاملة، إذ أننا لم نكن بالفعل ندرك حجم العزلة التي تواجهها الحكومة ومدى اليأس الذي أصاب الناس من صلاحها، ربما لأننا كنا في عقلنا الباطن نعزي أنفسنا بأن الكارثة ليست بالحجم الذي وصلت إليه. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

الأمريكان مقبلون على تجرع السم العراقي لا محالة

هارون محمد *

■ ليس صحيحاً ما نقل عن جلال طالباني أنه فاوض ممثلي سبعة فصائل من المقاومة العراقية وأقنعهم بالمشاركة في ما يسمى بـ(العملية السياسية) لأن التفاوض لو حصل بالفعل، لحدثت ضجة كبيرة وربما احتفالات حكومية صاخبة، يتم فيها الاعلان عن المجموعات وأسماء ممثليها، وتقديمهم عبر شاشات التلفزة والفضائيات يفصحون عن مبرراتهم وأسباب مغادرتهم ساحة المقاومة الى ملعب الحكومة ويتحدثون عن التطمينات والتعهدات التي تلقوها سواء من جلال او غيره من مندوبي الاحتلال.

نعم طالباني اجتمع مع عدد من ضباط الجيش العراقي السابق اختارهم مستشاره العسكري وفيق السامرائي الذي أعيد الى الخدمة ورفع الى رتبة فريق أول بعد احتساب سنوات لجوئه في شمال العراق وبريطانيا لاغراض الراتب ومنحه مقابلة لحماية أنابيب النفط بين سامراء وبغداد بتوقيع وزير الدفاع السابق حازم الشعلان، وهؤلاء الضباط وأغلبهم من السنة العرب ليست لهم علاقات او صلات مع أطراف المقاومة، وهم لم يدعوا ذلك رغم ان بعضهم كان قد اعتقل من قبل قوات الاحتلال وأجهزة وزارتي الداخلية والدفاع في وقت سابق للاشتباه بتعاونهم مع المقاومة.

ويبدو ان طالباني ومستشاره السامرائي يريدان توظيف اللقاء مع هؤلاء الضباط واستثماره سياسياً لمصلحتهما الوظيفية والسياسية، وهو ما اعترض عليه عدد منهم امتنع لاحقاً من الذهاب الى مكتب جلال او الاجتماع مع مستشاره وفيق، ومنهم قائد فيلق سابق كتب الى الاثنين انه لبى دعوة (الرئيس) واللقاء به بعد ان افهم بان الغرض من الاجتماع هو الاستماع الى رأيه كقائد عسكري سابق في موضوعات تتعلق بأفضل السبل والآليات لتشكيل فرق وكتائب وألوية الجيش الجديد، وأنه أبدى وجهة نظره في هذا الشأن مؤكداً ان المرحلة الراهنة التي يعيشها العراق لا تسمح ببناء جيش جديد محترف ومهني، والطريق الصحيح لذلك هو العودة الى الجيش السابق الذي يضم قادة وخبراء وضباطاً وضباط صف ومراتب أكفاء وغير مسيسين، مع اعادة تشكيلات وصنوف عسكرية مهمة ألغاها الاحتلال.

ثم ان المقاومة العراقية بفصائلها المعروفة ليست بتلك السذاجة حتى تكشف عن قادتها وممثليها وتصدق وعود هذا الطرف المحلي او ذاك الموظف الحكومي، فهي كما اثبتت طيلة السنوات الثلاث المنصرمة، ان مشكلتها مع الاحتلال الذي طالبته في اكثر من مناسبة بالانسحاب من العراق وتنازلت منذ عام عن شرطها هذا ووافقت على جدولة الانسحاب باعلان رسمي من الادارة الامريكية في الامم المتحدة، إضافة الى شروط وطنية اخرى وفي مقدمتها التزام امريكي باعادة اعمار العراق وتعويض الخراب والدمار الذي لحق بالعراق وابنائه.

ويبدو ان الحكام الجدد للعراق اليوم وقد أفزعتهم الاصوات الكثيرة التي تصدر يومياً في الولايات المتحدة وهي تطالب بانسحاب القوات الامريكية من العراق، يحاولون ركوب الموجة الامريكية الجديدة ولكن بطريقة ملتوية وتلفيقية ومبتذلة، والهدف واضح تماماً يكمن في محاولاتهم اليائسة لتجميل ادوارهم الخيانية للوطن وطي صفحات تآمرهم على وحدة وسيادة العراق، وكلها موثقة بالصور والافلام والتصريحات والمواقف، فمن يريد الحوار مع المقاومة لا يحرض عليها، ولا يأتي بأناس يستغل أوضاعهم وهم ملاحقون ومتهمون سلفاً وتقديمهم دعائياً على انهم يمثلون المقاومة، ثم ان لا جلال طالباني ولا وفيق السامرائي يصلحان لإدارة حوار أو اجتماع مع ممثلي المقاومة لسبب بسيط جدا هو: ان الأثنين موظفان حكوميان، كل واحد منهما تسلم منصبه الحالي بإرادة ورغبة الاحتلال، ومن العبث الاعتقاد ان امريكا هذه الدولة الاستعمارية الكبرى تخول هذا أو ذاك من المتعاونين المحليين معها، صلاحيات التفاوض مع خصوم وأعداء لها، وهي التي تملك في العراق حشداً من الجنرالات والسياسيين والمستشارين والسفراء والدبلوماسيين وكبار المسؤولين في اجهزة ووكالات استخبارية ومراكز دراسات وابحاث، يرتبطون مباشرة بالبيت الابيض والبنتاغون ووزارة الخارجية ومستشارية الامن القومي والسي آي ايه، خصوصاً وان المعلومات المتسربة من واشنطن تشير الى ان (لجنة الحكماء) التي شكلها بوش في نهاية آذار (مارس) الماضي برئاسة وزير الخارجية الاسبق جيمس بيكر يعاونه النائب الديمقراطي السابق لي هاملتون لوضع دراسة تقويمية للوضع في العراق وكيفية التصدي لتحديات المرحلة المقبلة وافضل الخيارات المتاحة للامريكيين في العراق، هي التي ستحدد أسس الحوار والتفاوض بين الجانب الامريكي وبين المقاومة العراقية، ولا يستبعد ان يتولى رئيسها وأعضاء فيها هذه المهمة علما بان اللجنة عقدت سلسلة اجتماعات خلال الاسابيع القليلة الماضية بعيدا عن الاضواء حسب ما يدور في أوساط مراكز بحث ودراسات امريكية استعين بها كما يبدو، وتقدمت بمذكرة سياسية اولية ـ هكذا وصفت ـ الى البيت الابيض وصلت بعض مضامينها الى أطراف سياسية وعشائرية عراقية معينة عبر السفارة الامريكية في عمان تقول فيها: ان اللجنة توصلت مبدئياً الى حقيقتين اساسيتين لابد من التعاطي معهما امريكياً في المرحلة المقبلة، أولاهما ان (التمرد) السني ـ هكذا تسميه اللجنة الامريكية ـ له ما يبرره، عندما وجد السنة العرب الذين يعزى اليهم الفضل في قيام الدولة العراقية الحديثة واستمرارها، وجدوا انفسهم فجأة مهمشين ومبعدين ومتهمين بانهم من انصار النظام السابق، ولا يمكن انهاء هذا التمرد الا بتوفير بيئة سياسية واجتماعية ومناطقية تضيق أعمال العنف عبر الاستماع الى آراء وجهاء السنة العرب ورموزهم الحقيقيين، وتورد أسماء عدد من هؤلاء ومنهم شخصيات سياسية ودينية وعسكرية وعشائرية واكاديمية، وعدم الاعتماد على من أسمتهم اللجنة بـ(المصطنعين) السنة الذين لا يمثلون الا انفسهم، واشارت بهذا الخصوص الى أسماء عدد من هؤلاء سبق لهم وشاركوا في عضوية مجلس الحكم الانتقالي والحكومات المتعاقبة، وتقول مذكرة اللجنة ان عمليات (الارهاب) كما تصفها في المناطق السنية لا يقضى عليها الا بالسنة انفسهم.

أما الحقيقة الثانية التي توصلت اليها لجنة (الحكماء) الامريكية فتقول: ان التصدي للنفوذ الايراني في جنوب العراق وتحدد محافظات معينه كالبصرة والناصرية والعمارة والنجف وكربلاء، لا ينهض به الا العلمانيون والمتنورون والديمقراطيون الشيعة، ورؤساء العشائر ووجهاء المدن والموظفون الكبار من ابناء المنطقة، وتطالب المذكرة بهذا الصدد تقديم الدعم لهذه الفئات والعمل على عزل الاحزاب والجماعات والميليشيات الشيعيه الموالية لايران.

ويعتقد ان هذه المذكرة هي التي دعت الرئيس بوش الى استدعاء أحد عشر وزيراً سابقاً للخارجية والدفاع والتحدث معهم في نهاية الاسبوع الماضي حول الوضع في العراق، واعلن في نهاية الاجتماع ان التحدي الذي يواجه العراق الان هو الميليشيات الحزبية المسلحة في اشارة واضحة الى الاحزاب الشيعيه التي تمتلك ميليشيات، وهو تحول جديد في مواقف الرئيس الامريكي الذي كان في السابق يضع الارهاب والزرقاوي وانصار النظام السابق في أولويات خطبه وتصريحاته.

واستناداً الى هذه المعطيات التي لا يمكن فصلها عن مبادرة كيسنجر الذي دعا الى تشكيل منظومة دولية من اوروبا واليابان وروسيا والصين ودول الجوار العراقي للتعاون مع الولايات المتحدة وحلفائها في وضع استراتيجية جديدة لحاضر العراق ومستقبله السياسيين، يتوصل المراقب والمحلل والمتابع للشأن العراقي الى ان ثمة متغيرات طرأت على الخطط والبرامج الامريكية في العراق، وبالتأكيد فان نجاحات المقاومة العراقية في الصمود والمواجهة هي التي اجبرت الادارة الامريكية على هذه التوجهات الجديدة، وبالتالي فان على واشنطن إذا ارادت ان تحفظ ماء وجهها وتقلل من خسائرها المالية والبشرية وتخفف من هزائمها العسكرية والسياسية في العراق اتباع معايير جديدة في التعامل مع القضية العراقية، وهذا يعني ان عليها ان تنصت جيدا الى رموز من السنة العرب ـ اجتماعيا ومناطقيا ـ أمثال الشيخ حارث الضاري والشيخ عبدالسلام الكبيسي والدكتور خيرالدين حسيب والاستاذ صبحي عبدالحميد والدكتور شامل السامرائي والدكتور عبدالكريم هاني والفريق نزار الخزرجي والشيخ حواس الصديد والمحامي طلال فنر الفيصل والشاعر الكبيرسعدي يوسف والنقابي المخضرم عمر البجاري وغيرهم من الشخصيات الوطنية والقومية والديمقراطية الرصينة، وكذلك عليها ان تصغي مرغمة الى آراء شخصيات وزعامات من الشيعة العرب ـ اجتماعيا ومناطقيا أيضا ـ امثال الزعيم ناجي طالب والدكتور عبدالصاحب العلوان والوزير الاسبق أحمد الحبوبي والعالم الاقتصادي عبدالحسن زلزلة والمحامي عبد الله الركابي والدكتور سعدون حمادي والناشط السياسي عبدالامير الركابي والبرفسور جعفر ضياء جعفر والقانوني الدكتور مالك دوهان الحسن وشبيب المالكي والفريق عبدالواحد شنان آل رباط والمحامي سهيل السهيل والروائي المبدع عبدالرحمن مجيد الربيعي والسادة محسن الشيخ راضي وباقر ابراهيم الموسوي، فهؤلاء أصحاب مكانة ومنزلة ونفوذ واحترام في أوساط عرب العراق وليس عدنان الباجةجي وحاجم الحسني وسعدون الدليمي وفلح النقيب وغازي الياور ووفيق السامرائي والمترهلين فكريا وجسديا من امثالهم، أو عبدالعزيز طباطبائي وابراهيم جعفري وموفق (ربيعي) ومحمد حجة خان وعادل عبدالمهدي المنتفجي وأياد علاوي واحمد الجلبي وصفية السهيل وجواد المالكي وحسين شهرستاني وحميد مجيد موسى ومهدي الحافظ الى آخر شلة التقلبات السياسية، فهل فهم الامريكان العراق على حقيقته وعرفوا شخصياته وقياداته الاصيلة، وتعرفوا على الاخرين من الطارئين عليه، أم انهم مازالوا على غبائهم الذي قادهم الى هزائم متتابعة وسيقودهم الى مزيد من خسارات متلاحقة؟

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

العرب يشاركون بمأساة الشعب الفلسطيني

د. محمد صالح المسفر

■ عندما نذكر كلمة العرب في الازمات فإننا نقصد الزعماء والقادة العرب، فهم في تقديري الكارثة الكبرى التي حلت بأمتنا العربية في عصرنا الحاضر، إن الزعماء العرب في هذا الزمن الرديء هم الذين أوصلوا العراق إلى ما وصل إليه، وهم الذين يجرون السودان إلى التهلكة، وهم أسباب الهوة العميقة بين سورية ولبنان، وهم الذين أجفلوا ليبيا من العرب والعروبة ودفعوا بها نحو أفريقيا، والزعماء العرب هم الذين يشجعون عربدة جيش العدو الصهيوني في الأراضي الفلسطينية يقتلون ويخطفون ويجرفون مزارع ويدمرون منازل ويستبدون بالمياه ويحاصرون المرضى والطلاب والنساء في كل ارض فلسطين، والزعماء العرب يتفرجون على خيبات سياساتهم الخائفة من الإمبراطور الأعظم جورج بوش الابن، من الذي يستطيع إقناع المواطن العربي بان الملك السعودي والملك ــ الرئيس ــ المصري وملك الأردن لا يستطيعون إيصال المال والدواء ناهيك عن السلاح إلى الشعب الفلسطيني وانهم ليسوا بقادرين على فك الحصار المفروض على هذا الشعب المجاهد الذي اختار حكومته بطريقة مشروعة الم يعتبروا بما فعلوا بالعراق؟

(2)

الزعماء العرب في كل عام يقدمون مبادرة سلام لإسرائيل، وكل مبادرة جديدة تقدم لإسرائيل عن طريق القمة العربية السنوية تشتمل على تنازلات جديدة لصالح العدو الصهيوني لكن تقابل بالرفض من قبل ذلك الكيان، وكان آخرها مبادرة القادة العرب الذين أعادوا تكرارها في قمتهم التي اجتمعت في الخرطوم هذا العام. مقابل ذلك امعنت إسرائيل في الفتك بالشعب الفلسطيني واجتاحت سجن أريحا الذي يعتقل فيه احد قادة الفصائل الفلسطينية العضو في منظمة التحرير الفلسطينية.

المصيبة الأكبر أن محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية ظاهريا وحاشيته لم يصابوا بالانزعاج واعتقد أنهم كانوا أكثر فرحا بما فعلت إسرائيل لان ذلك ينقص من هيبة السلطة المنتخبة في نظرهم. وتوج السيد رئيس السلطة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قوله عن العملية الاستشهادية الأخيرة التي حدثت في تل أبيب بأنها «عملية قذرة» يا للهول !! كيف يصف رئيس سلطة سياسية فلسطينية بان منازلة الأعداء أعمال قذرة؟

أليس العمل الأقذر والأوسخ هو محاصرة الشعب الفلسطيني لأنه اختار حركة المقاومة الإسلامية حماس لتدير شؤونه وصراعه مع العدو الصهيوني بعد أن فشلت حكومات فتح السابقة في تحقيق أي إنجاز وطني لصالح الشعب الفلسطيني؟

(3)

من حقنا نحن أنصار تحرير فلسطين ان نذكر الرئيس محمود عباس أبو مازن انه عندما كلف بتشكيل أول حكومة فلسطينية في عهد الشهيد ياسر عرفات اصر على اخذ كامل الصلاحيات في الشأن الأمني وكامل الصلاحيات في مراقبة المال العام وطالب بان يكون من حقه وضع الميزانية والإشراف على تنفيذها وان تكون السياسة الإعلامية من اختصاصاته، وفعلا أعطيت له تلك الصلاحيات «فحرن» رئيس الوزارة السيد عباس واستقال، وقبل السيد أبو قريع تشكيل الحكومة بعد الأول. اليوم ينكرون على السيد هنيه رئيس الحكومة المكلف من قبل السيد أبو مازن بوصف حزبه «حماس» الفائز بالأغلبية في الانتخابات أي صلاحيات، ولكن الرئيس محمود عباس جعل حكومة السيد إسماعيل هنيه حكومة صورية، لم يكتف بذلك بل اغرق الإدارة المدنية بأكثر من خمسة عشر ألف موظف جديد في المرحلة الانتقالية من حكومة فتح إلى حركة حماس الوطنية المجاهدة ضد الفساد والمفسدين في الأرض الفلسطينية، وعين في ذات الفترة تسعة وكلاء وزارات دون مبرر ومدراء عامين بشكل خيالي وكلهم من فتح.

ما تفسير الرئيس محمود عباس في توجيه الدعوة إلى السلك الدبلوماسي المعتمد في غزة وتل أبيب للاجتماع بهم في رام الله دون علم وزير الخارجية المنتخب الدكتور محمود الزهار وان يكلف بتوجيه الدعوة السيد القدوة الوزير السابق للخارجية ويحضر الاجتماع انف الذكر احد الموظفين في خارجية السيد إسماعيل هنيه دون علم الوزير المنتخب!!

ما تفسير محمود عباس في أن يكون جهاز الخدمة المدنية مشكلا من ما يزيد عن 164 ألف موظف 98 % منهم من فتح القادمين من جمهورية الفاكهاني والحمامات ويدفع بهؤلاء للتظاهر احتجاجا على عدم استلام مرتباتهم!! وهو يعلم إن مفاتيح الخزانة الفلسطينية معلقة في يده؟

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط).

فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شار